

التأمين من المخاطر السياسية والتجارية كإستراتيجية لتنمية الصادرات في المنطقة العربية

Insurance from political and commercial risks as a strategy for export development in the Arab region

صفية درويش
Safia Derrouiche

جامعة جيجل_الجزائر

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
Derrouiche.safia@univ-jijel.dz

مليكة بلفثي*
Malika Belfethi

جامعة جيجل_الجزائر

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
malika.belfethi@univ-jijel.dz

عبد الحفيظ مسكين
Abdelhafid Meskine

جامعة جيجل_الجزائر

مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة
ah.meskine@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/10/10

تاريخ القبول: 2022/09/28

تاريخ الاستلام: 2022/07/16

الملخص :

هدفت الدراسة إلى تقييم الدول العربية من حيث درجة الخطورة حسب مؤشرات الخطورة الصادرة عن هيئات مختصة، ومدى توفر التغطية التأمينية اللازمة من المخاطر في المنطقة العربية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: لم تحصل الدول العربية على تصنيف جيد، إلا أنه تفاوت بين المتوسط والأعلى خطورة، كما تباينت النتائج حسب المؤشرات بين الاستقرار والتحسين في درجة الخطورة، تركز الالتزامات المؤمنة في المدى الطويل والمتوسط على قطاع الطاقة والبنية التحتية، أما التعويضات المستردة كانت في قطاع البنية التحتية والتصنيع، التعويضات المستردة ارتكزت في قطاع البنية التحتية والتصنيع والطاقات المتجددة، النسبة الأكبر من التأمين السياسي كانت لقطاع الطاقة والبنية التحتية والتصنيع.

الكلمات المفتاحية: مخاطر سياسية، مخاطر تجارية، تأمين الصادرات، الصادرات

تصنيف JEL: D81, K14

Abstract :

The study aimed at evaluating the Arab countries in terms of the degree of risk according to the risk indicators issued, and the availability of the necessary insurance coverage against risks in the Arab region. The results also varied according to indicators between stability and improvement in the degree of risk. The insured obligations in the long and medium term focus on the energy and infrastructure sector, while the compensations recovered were in the infrastructure and manufacturing sector, the compensations recovered were focused on the infrastructure, manufacturing, the largest percentage of Political insurance was for the energy sector.

Key words: political risks, commercial risks, export insurance, exports

JEL classification codes: D81, K14

*المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تسعى الدول إلى تنمية معاملاتها التجارية وخاصة الصادرات لمساهمتها في تنمية اقتصادياتها، وفي ظل التطورات السياسية والتجارية الراهنة أدت إلى ظهور العديد من المخاطر التي تؤثر على عمليات التصدير، فهي تؤدي إلى عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على تسديد الديون في الآجال المتفق عليها، لذلك زاد الاهتمام بدراسة وتقييم هذه المخاطر لكل دولة قصد معرفة أفضل الدول للتعامل وضمان حقوق المصدرين، حيث ظهرت عدة مؤسسات دولية تقوم بدراسة وتقييم تلك المخاطر باستخدام مجموعة من المؤشرات تحدد تصنيف كل دولة من حيث درجة الخطورة، حتى تسهل عملية اتخاذ القرار التصديري الآمن وتسهيل معالجة مكامن الخطورة لكل دولة.

في ظل المخاطر السياسية والتجارية التي تعوق المعاملات التصديرية في المنطقة العربية، تم وضع إستراتيجية هدفها توفير الحماية من تلك المخاطر، بهدف توسيع النشاط التصديري لمختلف القطاعات في المنطقة وضمان القدرة على التسديد، وذلك من خلال تأمين القرض عند التصدير الذي يعزز القدرة التنافسية للمصدرين، بتوفير الحماية الكافية من المخاطر السياسية والتجارية بشكل يسمح باستقطاب المصدرين في المنطقة العربية رغم تلك المخاطر. وتبعاً لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة التأمين من المخاطر التجارية والسياسية في ضمان الحماية اللازمة لتنمية الصادرات في المنطقة العربية ؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي درجة خطورة الدول العربية حسب مؤشرات مخاطر الدول ؟
- ✓ ما هو واقع تأمين الالتزامات والتعويضات للصادرات الموجهة للمنطقة العربية ؟
- ✓ هل يغطي تأمين القرض عند التصدير كل القطاعات من المخاطر؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على معرفة درجة خطورة الدول العربية، ومدى تطبيق تأمين التصدير من المخاطر في المنطقة العربية، وأهميته في تحقيق الحماية الكافية من المخاطر التجارية، والسياسية لمختلف القطاعات في ظل المخاطر التي تتسم بها الدول العربية.

أهداف البحث:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:
- ✓ التعرف على مفهوم آلية تأمين قرض الصادرات؛
- ✓ معرفة وضعية الدول العربية حسب مؤشرات المخاطر؛
- ✓ دراسة عمليات التأمين من المخاطر السياسية والتجارية في المنطقة العربية ؛
- ✓ معرفة واقع تأمين مختلف قطاعات التصدير في المنطقة العربية.

هيكل البحث

- للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية؛ وهي:
- ✓ قراءة نظرية لتأمين الصادرات من المخاطر؛
- ✓ تقييم الدول العربية حسب مؤشرات تقييم المخاطر الدولية؛
- ✓ تحليل واقع تطبيق تأمين القرض عند التصدير من المخاطر في الدول العربية.

2. قراءة نظرية لتأمين المخاطر السياسية والتجارية

1.2. تعريف تأمين القرض عند التصدير

إن حماية المصدرين من المخاطر التجارية والسياسية يكون عن طريق آلية يطلق عليها تأمين القرض عند التصدير وقد صدرت عدة تعاريف لها أشهرها:

عرفه Larroument. Ch أنه: "عقد مثل بقية عقود التأمين الأخرى الذي يتم بين طرفين وهما الدائن أي المؤمن له، شركة التأمين، بحيث تلتزم هذه الأخيرة بتقديم ضمان ضد خطر ضياع القرض من طرف المدين الدائن مقابل دفع هذا الأخير لأقساط." (Larromet, 2000, p. 6)

كما عرفه Henri Loubergé و Pierre Maurer انه: "عقد يوافق بموجبه المؤمن الحصول على قسط لتعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعاني منها، نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو لتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو فشل مجهودات البحث واكتشاف الأسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية." (Louberge & Maurer, 1985, p. 220)

أما Jean Bastin فقد عرفه: "أذات تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان (قد تكون هيئة حكومية أو خاصة أو مختلطة) من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين." (Bastin, 1978, p. 9)

و Peter M. Jones عرف تأمين قرض الصادرات بأنه: " أحد منتجات التأمين وإدارة المخاطر التي تغطي مخاطر السداد الناتجة عن تسليم البضائع أو الخدمات، ويغطي عادة مجموعة من المشتريين ويدفع نسبة متفق عليها من فاتورة أو مستحقات لا تزال غير مدفوعة نتيجة للتقصير المطول أو عدم الملائمة أو الإفلاس، ويتم شراء تأمين قروض التصدير من قبل الشركات التجارية لضمان حساباتها المدينة من الخسارة بسبب عدم سدادها من قبل المستوردين، ويمكن توسيعها لتغطية الخسائر الناتجة عن المخاطر السياسية مثل عدم إمكانية تحويل العملات، الحرب والاضطرابات المدنية، المصادرة ونزع الملكية والتأميم." (Peter, 2010, p. 3)

وعليه يمكن القول أن تأمين القرض عند التصدير هو آلية لتأمين الصادرات من المخاطر السياسية والتجارية التي تؤدي إلى عدم قدرة المستورد على التسديد.

2.2. المخاطر التجارية والسياسية

يتمثل الخطر لبلد معين في المخاطر التي تنتج عن عوامل سياسية واقتصادية تؤدي إلى عدم الرغبة في التسديد، فتحدد مستوى المخاطر يساهم بشكل كبير في اتخاذ قرار التعامل التجاري لبلد معين دون الآخر فهو يعكس مدى الاستقرار السياسي، الاقتصادي، وجود موارد وتسهيلات كافية تنعش المعاملات التجارية وتضمن الوفاء بالتسديد (بورحومة و برباش، 2013، الصفحات 233-235). فالخطر يؤدي إلى حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالنتائج المراد تحقيقها والتي تؤثر على أداء المؤسسات (العمار، اسماعيل، و اسماعيل، 2020، صفحة 37).

أ- الأخطار التجارية: تتمثل في:

- ✓ إفلاس أو إعسار المستورد مما يؤدي إلى عدم قدرته على تسديد قيمة الصادرات المتفق عليها في العقد؛ (سعيد، 1997، صفحة 47)
- ✓ تدهور الأوضاع المالية للمستورد بسبب الانخفاض المالي لأعماله، التي تؤدي إلى عجزه عن تسديد ديونه للمصدرين؛ (شربي، 2012، صفحة 156)
- ✓ عدم دفع المستورد لمستحقاته في تاريخ الاستحقاق المتفق عليه في العقد، سواء بسبب عجزه أو رفضه التسديد بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المتفق عليها؛ (قمر طيبة، 2016، صفحة 25)

✓ رفض المستورد استلام البضاعة والوثائق الخاصة بها، بالرغم من تنفيذ المصدر لكل التزاماته المحددة في العقد. (قارح و شرطي، 2019، صفحة 221)

ب. الأخطار السياسية في: (طارق جمعة، 2008، الصفحات 41-43)

- ✓ إجراءات وقرارات صادرة عن البلد المصدر أو بلد المستورد تعرقل من تنفيذ العقد؛
- ✓ التدابير والسياسات العسكرية في الدولة المستوردة ودول أخرى تعيق تنفيذ العقد؛
- ✓ وضع دولة المستورد لأحكام تتعلق بإلغاء أو وقف أو عدم تجديد لتراخيص الاستيراد، أو منع دخول البضاعة عبر الحدود، أو إلغاء عملية الاستيراد كلياً؛
- ✓ عدم وصول البضاعة للمستورد بسبب مصادرة دولته للبضاعة المصدرة أو تأميمها؛
- ✓ عدم تسديد المستورد العمومي لقيمة البضاعة المصدرة؛
- ✓ رفض المستورد العمومي لاستلام وثائق البضاعة أو دفع قيمتها؛
- ✓ سن دولة المستورد لقوانين أو وضع إجراءات تعرقل المستورد في تسديد حقوق المصدر؛
- ✓ الرفض التعسفي لبلد المستورد أو المصدر من التعامل وفق إجراءات العقد؛
- ✓ قرار حكومة بلد المصدر بعدم إتمام عمليات التصدير للبلد المستورد؛
- ✓ الحروب، الثورات، الانقلابات التي تؤدي إلى إتمام عملية التصدير.

3. تقييم الدول العربية حسب مؤشرات تقييم المخاطر الدولية

1.3 مؤشر فيتش لمخاطر الدول:

يقيس هذا المؤشر المخاطر الناتجة عن عدم قدرة الدولة على التسديد أو الوفاء بالتزامها المالية للشركات ومدى تأثرها بالأوضاع الاقتصادية والسياسية (مسعداوي ي.، 2007-2006، صفحة 300)، يصدر هذا المؤشر عن وكالة فيتش الدولية حيث يقيس مخاطر 200 دولة عالمية، حيث يقيس ثلاث أبعاد للمخاطر مخاطر سياسية واقتصادية وتشغيلية، ويكون المؤشر من أعلى درجة خطورة وهي 0 إلى أقل درجة وهي 100، باستخدام 5 مؤشرات فرعية تساعد على ذلك وهي: المخاطر السياسية الطويلة المدى والقصيرة، المخاطر الاقتصادية الطويلة المدى والقصيرة، والمخاطر التشغيلية، حسب هذا المؤشر تصدرت الإمارات الدولة العربية حيث احتلت المرتبة 27 عالمياً، تلتها كل من السعودية وقطر، عمان، الكويت، البحرين، المغرب الأردن، مصر على التوالي، حيث تحسن ترتيبها مقارنة بسنة 2020، أما الجزائر فقد تحسن ترتيبها حيث احتلت المرتبة 145 سنة 2021 و 141 سنة 2022، أما كل من الكويت،

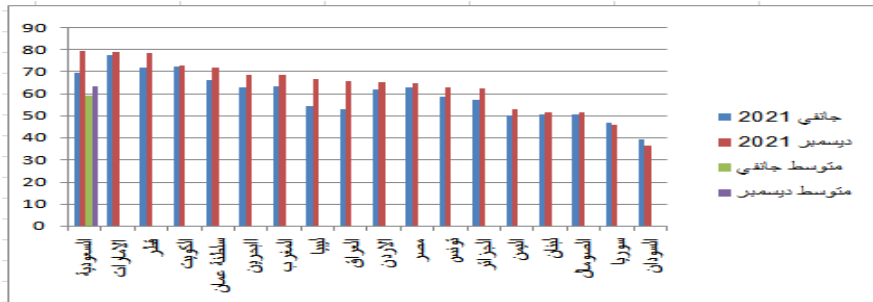
البحرين، لبنان، موريتانيا، فلسطين، ليبيا، سوريا، الصومال، السودان، اليمن، شهدت بعض الدول العربية تراجع في ترتيبها العالمي ما بين سنتي 2020 و 2021. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 21).

2.3 مؤشر المركب PRS لمخاطر الدول:

يصدر هذا المؤشر عن مجموعة يطلق عليها اسم مجموعة خدمات المخاطر السياسية، تقوم بقياس المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية ل 142 دولة كما تقوم بتقديم تنبؤات لهذه المخاطر ما بين سنة إلى 5 سنوات، وهذا يساعد على تكوين فكرة مستقبلية أو اتخاذ قرار بشكل أعمق، يتكون هذا المؤشر من 50% مخاطر سياسية، و 50% مناصفة بين المخاطر المالية والاقتصادية، حيث كلما ارتفع المؤشر دل ذلك على انخفاض خطر الدولة حسب هذا المؤشر (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 26). يقيس هذا المؤشر المخاطر الاستثمارية والتجارية والقدرة على الوفاء بالالتزام وتسديد المستحقات (مسعداوي ي، 2007، صفحة 163).

حسب هذا المؤشر نلاحظ أن السعودية تصدر الدول العربية حيث حققت 79.3%، شهدت 14 دولة عربية تحسن في نسبة المخاطر، أما كل من سوريا والسودان فتعتبران أكثر خطورة عربيا وسجلا تراجع حسب هذا المؤشر، كما سجلت 10 دول عربية نسبة أعلى من المتوسط المقدر ب 63.3%، و 8 دول عربية دون المتوسط، فحسب هذا المؤشر تعتبر كل من اليمن، لبنان، الصومال، سوريا، السودان ذات مخاطر مرتفعة مقارنة بباقي الدول.

شكل رقم 1: وضع الدول العربية في مؤشر PRS المركب للمخاطر



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2022، ص 26.

3.3. مؤشر ايلير هيرميس لمخاطر الدول: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، الصفحات 30-31)

يصدر هذا المؤشر عن شركة ايلير هيرميس، حيث يقيس عدم قدرة الشركات على الوفاء بالالتزام المتفق عليه، أو عدم القدرة على التسديد لأسباب خارجة عن إرادتهم. حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات لسنة 2022، نجد أن الإمارات تصدرت الدول العربية حيث تعتبر الأقل خطورة عربياً، وذلك بحصولها على تصنيف BB2، يليها 4 دول عربية تحصلت على تصنيف B هي الكويت، السعودية، قطر، المغرب و 6 دول عربية تحصلت على تصنيف C هي على التوالي مصر، البحرين، الأردن، سلطنة عمان، الجزائر، و 10 دول عربية تحصلو على تصنيف D وهم جيبوتي، جزر القمر، العراق، لبنان، ليبيا، موريتانيا، الصومال، السودان، سوريا، اليمن. والملاحظ أنه لم تحصل أية دولة عربية على تصنيف A أي أقل خطورة، كما أنه شهدت 4 دول تحسن في درجة الخطورة ما بين سنتي 2020-2021 وهي السعودية، قطر، الجزائر، جيبوتي.

3.4. مؤشر كوفاس للمخاطر التجارية وفقاً للقطاع: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 33)

تقوم كوفاس بتقييم مخاطر 13 قطاع كل ثلاثة أشهر، بالاعتماد على ثلاثة أساسيات أولها الخبرة والمعلومات التي تمتلكها كوفاس حول دول العالم، والثانية تتعلق بتوقعاتها بالبيانات المالية، أما الثالثة فتشمل المعايير الرئيسية كتوقعات تقلبات الأسعار، والمخاطر المرتبطة بالتغيرات الهيكلية... الخ. وحسب تقييم كوفاس لمخاطر القطاعات في المشرق الأوسط لسنتي 2020-2021 نجد أن قطاع المواد الكيميائية والمنتجات الورقية والأدوية قد حقق مخاطر متوسطة ستة 2021 وقد شهد تحسن مقارنة بسنة 2020 الذي كان يتصف بمخاطر مرتفعة، أما قطاع كل من المنتجات الزراعية، السيارات، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المعادن، تجارة التجزئة، قطاعي المنسوجات والملابس المواصلات، المنتجات الخشبية فقد سجلت مستوى مخاطر مرتفعة، في حين شهد قطاع البناء في المشرق الأوسط مخاطر مرتفعة جداً.

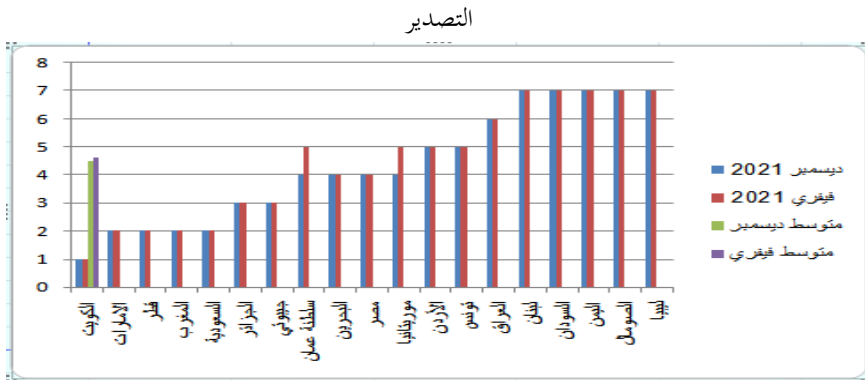
3.6. مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية القصيرة الأجل في معاملات التصدير

مجموعة كريدينكو هي مجموعة أوروبية تنشط في مجال تأمين الائتمان لجميع قطاعات، ويقيس هذا المؤشر المخاطر السياسية التي تؤثر على معاملات التصدير في المدى القصير، وذلك

بالتركيز على مدى توفر السيولة في الدول بشكل يسمح بالوفاء بالالتزام والقدرة على التسديد للمصدرين، تصنف الدول حسب سبعة فئات، تبدأ من الفئة 1 وهي الأقل خطورة إلى غاية السابعة وهي الأكثر خطورة. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 34)

من خلال الشكل أدناه يتضح أن الكويت تحتل المرتبة الأولى عربياً، حيث حصلت على التصنيف 1 أي هي من الدول الأقل خطورة سياسياً على المدى القصير، كما حصلت 4 دول على التصنيف 2 وهي الإمارات قطر المغرب السعودية، أما الجزائر وجيبوتي فقد صنفا ضمن الفئة الثالثة، ثم تأتي سلطنة عمان، البحرين، مصر، موريتانيا ضمن الفئة الرابعة، والملاحظ أنه هناك 6 دول عربية صنفت ضمن الفئة 7 وهي الأكثر خطورة من الناحية السياسية في المدى القصير وهي كل من: لبنان، السودان، اليمن، الصومال، ليبيا، كما تعتبر كل من سلطنة عمان وموريتانيا قد حققا تحسناً في المخاطر السياسية في معاملات التصدير مابين شهر فيفري إلى غاية ديسمبر.

شكل 2: وضع الدول العربية في مؤشر كريدينكو للمخاطر السياسية على المدى القصير لمعاملات



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، ص 34.

7.3. مؤشر كريدينكو للمخاطر التجارية في معاملات التصدير

يقيس هذا المؤشر المخاطر التجارية فقط التي تعيق معاملات التصدير من خلال عدم القدرة على التسديد، حيث يتم قياس درجة الخطورة من خلال تصنيف الدول إلى 3 فئات، أولها A وهي الأقل خطورة، B خطورة متوسطة، C خطورة عالية. وحسب هذا المؤشر تحصلت 20 دولة عربية على صنف C وهو الأعلى خطورة من حيث المخاطر التجارية المؤثرة على

معاملات التصدير سنة 2021. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 35).

8.3. مؤشر نيكسي الياباني لمخاطر التجارة

يصدر هذا المؤشر عن شركة نيبون لتأمين الصادرات والاستثمار من خلال تقييم 139 دولة، من قرارات اجتماعات خبراء المخاطر القطرية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والذي تعتبر شركة نيبون عضو فيه، يتم تصنيف الدول إلى 8 فئات أولها من A وهي الأقل خطورة إلى غاية فئة H وهي الأعلى خطورة، وحسب هذا المؤشر لسنة 2021 لم يتم تصنيف الدول العربية ضمن الفئة A الأقل خطورة، حيث تحصلت 3 دول عربية على التصنيف C وهي على التوالي الإمارات، الكويت، السعودية محتلة بذلك المرتبة الأولى عربياً، تليها في المرتبة الثانية كل من قطر والمغرب بتصنيف D، ثم في المرتبة الثالثة الجزائر، الأردن مصر بصنف F، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب مصر، البحرين سلطنة عمان بتصنيف G، وفي المرتبة 5 والأخيرة فقد صنفت 9 دول عربية ضمن الفئة H وهي الأعلى خطورة في المعاملات التجارية وعدم القدرة على التسديد بالإضافة إلى تذبذب الأوضاع الاقتصادية المالية وهي على التوالي العراق، موريتانيا، جيبوتي، السودان، ليبيا، الصومال، لبنان، اليمن، سوريا. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 39)

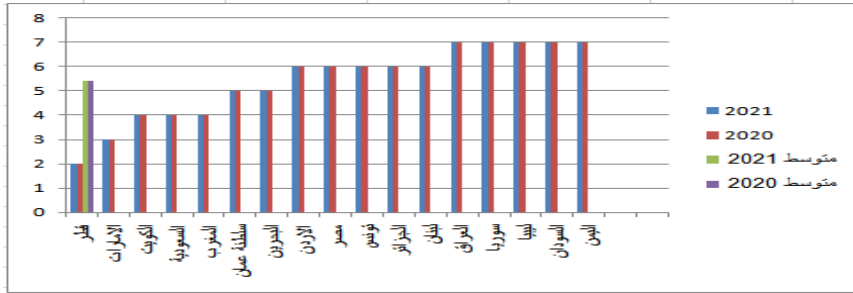
9.3. تصنيف دان أند براد ستريت لمخاطر الدولة

يصدر هذا المؤشر عن شركة دان وبراد ستريت، حيث تقوم بدراسة وتقييم بيئة الأعمال ل 132 دولة قصد تحديد درجة خطورة الدولة من حيث المعاملات التجارية عبر الحدود، كما تقوم بتوقع الأحداث التي تؤدي لحدوث مخاطر تؤثر وتقلل من فرص المعاملات التجارية في المدى القصير والمتوسط لدولة معينة، ويعطي تصنيف للدول حسب 7 مستويات أفضل مستوى هو DB1 أي أقل خطورة إلى أسوأ مستوى هو DB7 بمعنى خطورة عالية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2022، صفحة 40). وبالتالي نجد أن الوكالة تركز على المعاملات التجارية وليس على قدرة التسديد، وهي تساعد على توفير معلومات للمصدرين عن المستوردين (مسعداوي ي.، 2006-2007، صفحة 299).

حسب الشكل أدناه استطاعت دولة قطر أن تحتل الصدارة بحصولها على تصنيف 2، تلتها الإمارات بتصنيف 3، أما المرتبة الثالثة كانت من نصيب الكويت، السعودية، المغرب بتصنيف

4، بعدها سلطنة عمان والبحرين بتصنيف 5 أي مخاطر عالية في معاملاتها وحصول 5 دول عربية على تصنيف 6، كما حصلت 5 دول عربية على أسوء تصنيف من حيث الخطورة أي التعامل معها على درجة كبيرة جدا من الخطورة ويستحيل توقع العوائد. كما نلاحظ أن أغلب الدول العربية شهدت استقرارا في تصنيفها بين سنتي 2020 و2021 ولم تسجل أي تحسن ملحوظ من حيث معاملاتها التجارية.

شكل 3: وضع الدول العربية في تصنيف دان أند ستريت لمخاطر الدول 2020-2021



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات 2022، ص 40.

4. تحليل واقع تطبيق القرض عند التصدير بين الدول العربية

بعد استعراض لأهم مؤشرات المخاطر للوكالات التي تقيم المخاطر في الدول العربية، حيث يتضح جليا أن المنطقة العربية على قدر من الخطورة، لذلك سعت هيئات تأمين الصادرات في تفعيل وزيادة أنشطتها التأمينية الموجهة للتصدير في المنطقة العربية، بهدف خلق مناخ آمن للمعاملات التجارية في ظل تلك المخاطر، وضمان الالتزام بالتسديد ورفع الصادرات الموجهة للمنطقة، لذلك سوف نعالج في هذا المحور أهم أنشطة الاتحاد الدولي لهيئات ضمان ائتمان الصادرات والاستثمار (إتحاد بيرن) من خلال التطرق لعملياته القصيرة والمتوسطة والطويلة والسياسية منها والتأمينات الخاصة بعدم التسديد.

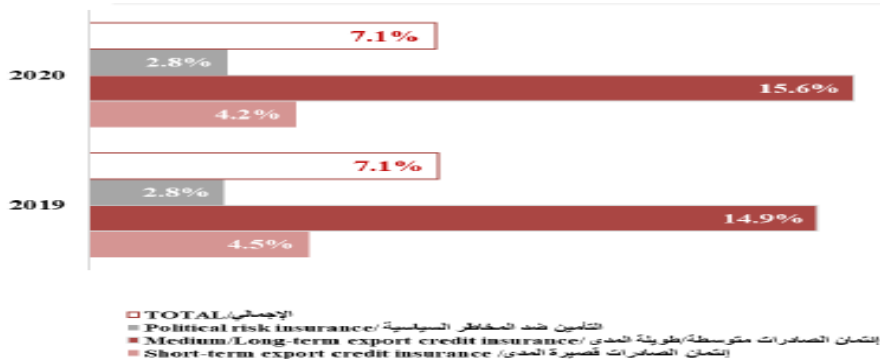
1.4. حصة الدول العربية من إجمالي التزامات والتعويضات لتأمين القرض عند التصدير في

العالم

لقد شهدت حصة الدول العربية من إجمالي الالتزامات القائمة في العالم استقرارا ما بين سنتي 2019 و2020 حيث بلغت حصتها 7.1%، كما استقرت نسبة تأمين المخاطر السياسية 2.8% خلال نفس الفترة، أما تأمين القرض عند التصدير على المدى المتوسط

والطويل فقد تحسن من 14.9% سنة 2019 إلى 15.6% سنة 2020، أما على المدى القصير فقد انخفضت حصتها عالميا من 4.5% سنة 2019 إلى 4.2% سنة 2020.

شكل 4: حصة الدول العربية من الالتزامات القائمة في العالم حسب نوع الأعمال

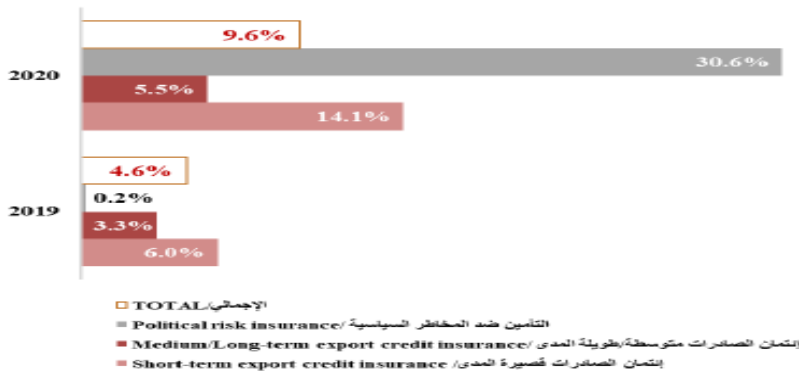


المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 18.

أما حصة الدول العربية من التعويضات المدفوعة عالميا فقد شهدت ارتفاعا من 4.6% سنة 2019 إلى 9.6% سنة 2020، وقد سجلت ارتفاعا ملحوظا في حصتها العالمية من التأمين ضد المخاطر السياسية، حيث ارتفعت من 0.2% إلى 30.6% سنة 2020، أما تأمين القرض عند التصدير في المدى القصير ارتفع من 6% إلى 14.1% سنة 2020، وفي المدى المتوسط والطويل ارتفع التأمين من 3.3% إلى 5.5%.

وتجدر الإشارة أن حصة الدول العربية من التعويضات المستردة عالميا حققت ارتفاعا من 12.6% إلى 23.4% سنة 2020، وكان لحصتها التأمينية من المخاطر السياسية في المنطقة العربية الارتفاع الأكبر حيث بلغ سنة 2019 نسبة 2% ليبلغ نسبة 41.2% سنة 2020، كما ارتفعت التعويضات المستردة الخاصة بالتأمين على المدى المتوسط والطويل من 14.3% سنة 2019 إلى 24.1% سنة 2020، وارتفعت كذلك على المدى القصير من 9% إلى 20.8% سنة 2020 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، 2022، صفحة 18).

شكل 5: حصة الدول العربية من التعويضات المدفوعة القائمة في العالم حسب نوع الأعمال لعامي



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتتمان الصادرات، تأمين اتتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 18.

2.4. التزامات والتعويضات القائمة لتأمين القرض عند التصدير في المنطقة العربية

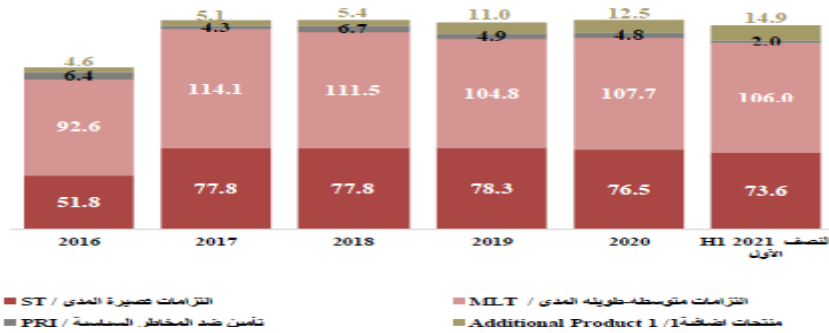
حسب الاحصائيات الواردة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتتمان الصادرات فالالتزامات والتعويضات في المنطقة العربية كما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وأتتمان الصادرات ، 2022، الصفحات 20-27)
أ. الالتزامات القائمة في المنطقة العربية:

من الشكل أدناه يتضح أن هناك استقرار في الالتزامات القائمة في الدول العربية ما بين 2017-2021، وكانت أكبر حصة خاصة بالالتزامات متوسطة وطويلة الأجل كما أنها حققت تحسن مستمر، ثم تأتت القصيرة الأجل حيث سجلت أكبر قيمة سنة 2019 بـ 78.3 مليار دولار، أما التأمين من المخاطر السياسية بالرغم من حصصه الضعيفة مقارنة بالتأمينات الأخرى إلا أنه سجل تحسن حيث حقق أكبر قيمة سنة 2021 بـ 14.9 مليار دولار، أما المنتجات الإضافية (تشمل التأمين ضد عدم سداد المدين للديون) فقيمها ضعيفة حيث كانت أكبر حصة سنة 2018 بـ 6.7 مليار دولار، غير أنها انخفضت سنة 2021 لتصل إلى 2 مليار دولار.

أما توزيعها على الدول العربية سنة 2020 فقد كانت أكبر حصة من نصيب الإمارات بنسبة 17.2%، تلتها في المرتبة الثانية كل من السعودية ومصر بنسبة 17.1%، ثم قطر بـ 14.3%، سلطنة عمان بـ 7.5%، ثم باقي الدول.

خلال سنة 2020 شهدت 11 دولة انخفاضا في التزاماتها على رأسها السودان بأكبر انخفاض قدر 51.6%، تليها لبنان ب 44.3%، ثم اليمن ب 23.9%، سوريا 19.2%، الجزائر 14.4% ثم باقي الدول العربية. كما حققت 10 دول عربية تحسن في التزاماتها من بينها الصومال 26.8%، فلسطين 49%، مصر 21.9%، العراق 12%، البحرين 8.3%، السعودية 7.6%.

الشكل 6: الالتزامات القائمة لعمليات التأمين في الدول العربية (مليار دولار)



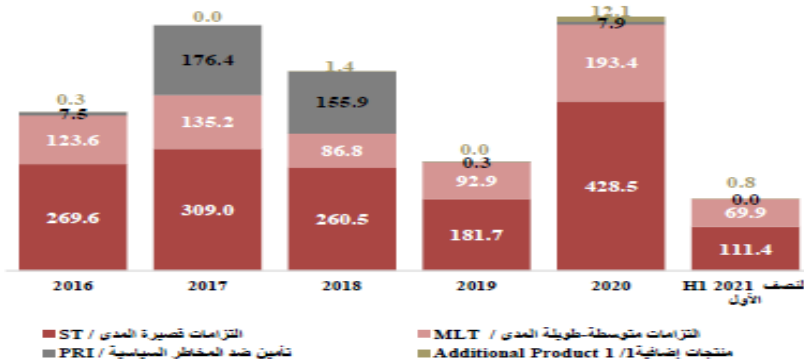
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 16.

ب. التعويضات المدفوعة القائمة في المنطقة العربية:

التعويضات المدفوعة لم تشهد استقرار في المنطقة العربي خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2020 بقيمة 641.9 مليون دولار منها 428.5 مليون دولار خاصة بتأمين قصيرة المدى، و 193.4 مليون دولار في المدى المتوسط والطويل و 12.1 مليون دولار، 7.9 مليون دولار خاص بالتأمين السياسي، غير أنها انخفضت لأدنى مستوى سنة 2021 ب 182.1 مليون دولار وينعدم التأمين السياسي خلال هذه السنة وهذا ما يتضح من خلال الشكل أدناه.

حصلت الإمارات على أكبر حصة من التعويضات المدفوعة سنة 2020 بنسبة 40.2%، تلتها السعودية بحصة 21.8%، ثم جيبوتي 9.1%، لبنان 5.8%، ثم الجزائر 4.7%، وباقي الدول العربية 18.4%، شهدت الدول العربية ارتفاعا في التعويضات المدفوعة سنة 2020 باستثناء كل من فلسطين وسوريا تراجعاً بنسبة 100%، تونس 48.4%، المغرب 5.7%.

الشكل 07: التعويضات المدفوعة لعمليات التأمين في الدول العربية (مليون دولار)



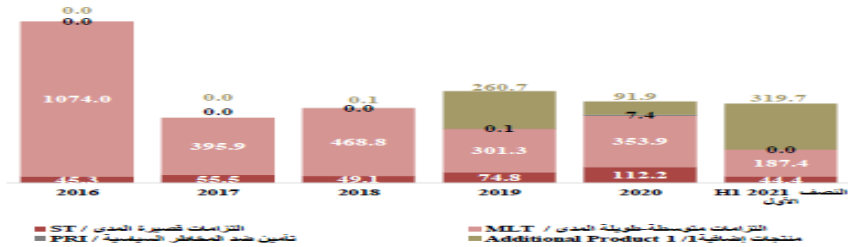
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 17.

ج. التعويضات المستردة في المنطقة العربية:

التعويضات المستردة في المنطقة العربية حققت أكبر قيمة سنة 2016 بـ 1119.3 مليون دولار، موزعة بين التعويضات القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل، لكنها انخفضت لتستقر مع بداية 2021 حيث بلغت 551.5 مليون دولار، أكبر حصة من نصيب المنتجات الإضافية بـ 319.7 مليون دولار، ثم تعويضات مستردة في المدى الطويل 187.4 مليون دولار، والمدى القصير بـ 44.4 مليون دولار، كما أنه لم تسجل أية تعويضات مستردة من مخاطر السياسية وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

كانت أكبر حصة من التعويضات المستردة سنة 2020 لدولة العراق بـ 47.5%، السعودية 23.2%، مصر بـ 13.7%، وأخيراً باقي الدول العربية بنسبة 15.6%. كما حققت 10 دول عربية تحسن في التعويضات المستردة وانخفضت قيمتها بـ 8 دول عربية، أكبر انخفاض حققته السودان بنسبة 96.2%، ثم موريتانيا 82.5%، وبعدها جيبوتي 53.4%، تليها تونس 50%، السعودية 49.2%، ثم كل من سوريا، المغرب، الإمارات.

الشكل 08: التعويضات المستردة لعمليات التأمين في الدول العربية (مليون دولار)



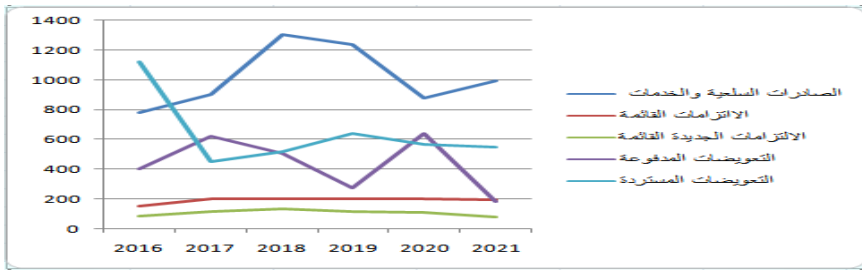
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 17.

3.4. الصادرات العربية في ظل الالتزامات القائمة والتعويضات

من خلال الشكل رقم 09 يتضح وجود تباين في تطور قيمة الصادرات العربية (منتجات وخدمات) حيث كانت منخفضة سنة 2016 قدرت بـ 781.5 مليار دولار، لتحسن بشكل تدريجي سنة 2017 حيث بلغت 901.3 مليار دولار، أما سنة 2018 سجلت أعلى مستوياتها بقيمة 1305.7 مليار دولار، ثم تعود للانخفاض سنة 2019 حيث بلغت 1237.7 مليار دولار، أما سنة 2021 فقد انخفضت بشكل كبير حيث بلغت 881 مليار دولار، لتعود للارتفاع سنة 2021 بقيمة 997.1 مليار دولار.

إن تراجع الصادرات العربية كان له العديد من الأسباب من بينها أزمة كوفيد وانعكاسها على التجارة العالمية، فحسب الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فقد أثرت على أسعار السلع الأساسية بنسبة 9% وصاحبه انخفاض في أسعار النفط (ذباب و المشرخ، صفحة 1)، كما أن للتوترات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ سنة 2018 لها أثر على التجارة العربية بشكل عام والصادرات بشكل خاص إضافة إلى انخفاض أسعار النفط بنحو 10% سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 (العربي، 2021، صفحة 160). حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والصين أكبر الدول المصدرة للدول العربية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2020، صفحة 9). كذلك الحروب منها الحرب بين روسيا وأوكرانيا فالصادرات العربية لروسيا بلغت 1.8 مليار دولار كمتوسط سنوي من 2011 إلى 2020 قبل أن تتراجع إلى بنسبة 5.6% مقارنة بالمتوسط إلى 1.7 مليار دولار سنة 2020 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2022، صفحة 12). كل هذه الأسباب أدت إلى زيادة المخاطر السياسية والتجارية مما أدى إلى ضرورة توفير التغطية التأمينية للصادرات في الدول العربية، والملاحظ أنه في ظل انخفاض الصادرات للأسباب السابق ذكرها زادت معه الالتزامات التأمينية لارتفاع المخاطر، كذلك ارتفاع في التعويضات المدفوعة سنوي 2017 و 2020، والتعويضات المستردة التي شهدت ارتفاعاً منذ سنة 2017، وبالتالي كلما ارتفعت المخاطر زادت معها حصص التأمين لتوفير الغطاء التأميني اللازم.

الشكل 09: الصادرات العربية مقارنة بالتغطيات التأمينية لإتحاد برن (مليار دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً: على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، اتجاهات التجارة الخارجية في العالم والدول العربية 2021، ص ص 13-19. تقرير صندوق النقد العربي، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية، ص 160. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 17.

4.4. عمليات التأمين في الدول العربية حسب القطاع

أما عمليات التأمين من التزامات وتعويضات مسترجعة ومدفوعة في الدول العربية؛ فهي كما يلي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 30)

تصدر قطاع الطاقة المرتبة الأولى بقيمة 24.2 مليار دولار من إجمالي الالتزامات القائمة في الدول العربية سنة 2020، والمرتبة الثانية قطاع البنية التحتية بـ 15.7 مليار دولار، يليها قطاع النقل بقيمة 8.8 مليار دولار، ثم قطاع الموارد الطبيعية بـ 7.7 مليار دولار، قطاع التصنيع 6.1 مليار دولار، وأخيراً الطاقات المتجددة 0.3 مليار دولار.

لقطاع البنية التحتية قيمة كبيرة من إجمالي التعويضات المدفوعة سنة 2020 مقارنة بباقي القطاعات حيث بلغ 86.1 مليار دولار، أما قطاع النقل بلغت قيمة التعويضات 19 مليار دولار، يليها قطاع التصنيع بـ 18.1 مليار دولار، ثم الطاقات المتجددة بـ 6.6 مليار دولار.

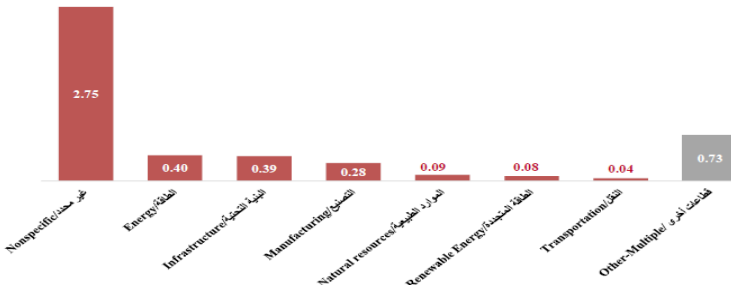
أما التعويضات المستردة لسنة 2020 فقد تحصل قطاع البنية التحتية على أكبر قيمة 24.5 مليار دولار، وحل بعده قطاع التصنيع بقيمة 19.5 مليار دولار، ثم قطاع الطاقات المتجددة 13.5 مليار دولار، يليها قطاع الموارد الطبيعية بـ 5.5 مليار دولار، ثم قطاع النقل بقيمة 1.1 مليار دولار، وفي الأخير قطاع النقل بقيمة 1.1 مليار دولار.

أما التوزيع القطاعي لتأمين المخاطر السياسية في الدول العربية لسنة 2020 فقد ارتكز على قطاع الطاقة بقيمة 0.4 مليار دولار، والبنية التحتية بقيمة 0.39 مليار دولار، يليه قطاع التصنيع بـ 0.28 مليار دولار، ثم قطاع الموارد الطبيعية 0.09 مليار دولار، ثم كل من

الطاقات المتجددة ب 0.08 مليار دولار والنقل 0.04 مليار دولار وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

لقد شهد تامين المخاطر السياسية لقطاع الطاقة تحسن، حيث ارتفع في الربع الأول من سنة 2021 إلى 0.6 مليار دولار، كذلك قطاع التصنيع قدرت قيمته 0.3 مليار دولار، كما ارتفع قطاع الموارد الطبيعية من 0.09 مليار دولار إلى 0.32 مليار دولار، غير انه هناك قطاعات سجلت انخفاضاً في قيم المخاطر السياسية المؤمن من بينها قطاع البنية التحتية انخفض ليبلغ قيمة 0.14 مليار دولار، وقطاعي الطاقات المتجددة والنقل بقيمة 0.1 مليار دولار لكل منهما. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2022، صفحة 33)

شكل 10: الالتزامات الجديدة لتأمين المخاطر السياسية في الدول العربية وفقاً للقطاع سنة 2020 (مليار دولار)



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، تأمين ائتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية، الكويت، 2022، ص 33.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل ودراسة تصنيف مخاطر الدول العربية حسب مؤشرات المخاطر، ثم قمنا بتحليل التامين من المخاطر السياسية والتجارية لإبراز دورها الحمائي في ظل المخاطر التي تواجهه من خلال استعراض إجمالي الالتزامات العربية القائمة والتعويضات المدفوعة والمستردة، ونصيب مختلف القطاعات من التامين، بالاستناد على أحدث إحصائيات الهيئات الدولية الفاعلة في مجال تأمين قروض الصادرات؛ وتوصلنا إلى النتائج التالية:

لم تتحصل أية دولة عربية على تصنيف أقل خطورة حسب مؤشرات المخاطر، تصدرت دول الخليج الدول العربية من حيث قلة الخطورة في جميع المؤشرات، وسجلت الدول العربية تحسن حسب مؤشر فيش و PRS من حيث المخاطر السياسية والاقتصادية والتشغيلية،

وكذلك مؤشري كوفاس والير هيرمس من حيث ملائمة بيئة الأعمال والتجارة، واستقرار الدول العربية في مؤشرات نيكسي لمخاطر التجارة وكريدندو لمخاطر التصدير ودان أند براد ستريت. سجلت الدول العربية استقراراً في حصتها من الالتزامات القائمة في العالم والمخاطر السياسية المؤمنة وتحسن في تأمين صادراتها في المدى المتوسط والطويل وانخفاضها على المدى القصير؛ ارتكزت الالتزامات التأمينية في المدى المتوسط والطويل على قطاع الطاقة والبنية التحتية والنقل في المنطقة العربية، أما التعويضات المستردة فكانت تخص بشكل كبير قطاع البنية التحتية والتصنيع والطاقات المتجددة، والتأمين من المخاطر السياسية كان بشكل كبير في قطاع الطاقة والبنية التحتية والتصنيع.

التوصيات:

بعد معرفة واقع تصنيف الدول العربية حسب مؤشرات التصنيف الدولية، ومدى تطبيق التأمين من المخاطر السياسية والتجارية من أجل تنمية الصادرات في المنطقة العربية، وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه نقدم الاقتراحات التالية:

- ✓ استحداث هيئة عربية خاصة بتقييم المخاطر في الدول العربية تعطي تقييماً دورياً للمخاطر السياسية والتجارية وسبل معالجتها؛
- ✓ ربط هيئة تقييم المخاطر العربية المستحدثة بالمؤسسات التأمينية من أجل تحقيق مرونة في المنتجات التأمينية التي تغطي تلك المخاطر؛
- ✓ إقامة شراكة عربية في إطار التعاون من أجل تبادل المعلومات وتسهيل إجراءات التصدير في المنطقة العربية وتأمينها؛
- ✓ إقامة تعاون عربي من أجل تركيز الجهود حول القطاعات التي لها أثر كبير على تحقيق التنمية وإنعاش التجارة العربية، والبحث في سبل تنميتها وتسويقها.

6. قائمة المراجع

1. Bastin, j. (1978). *L'Assurance Credit dans le Monde Contemporain*. Paris.
2. Larromet, C. (2000). *Les Pools Bancaires (Aspect Juridiques, La Tribune de l'assurance)*.
3. Louberge, H., & Maurer, P. (1985). *Financement et Assurance des Crédits à L'exportation : Aspects théoriques et Pratiques en vigueur dans les pays européens*. DROZ.
4. Peter, J. (2010). *Trade Credit Insurance*. The World Bank.
5. العمار، د.، اسماعيل، ل. & اسماعيل، ز. (2020، 12 31). دراسة قياسية للعلاقة بين المخاطر الائتمانية وكل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر التشغيل في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. 37، p. (2) 7،
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). تأمين إئتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية. الكويت.
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). التجارة العربية السمات والاتجاهات. الكويت.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). تأمين إئتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية. الكويت.
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). تأمين إئتمان الصادرات والتمويل والاستثمار من المخاطر السياسية والتجارية. الكويت.
10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). التجارة العربية السمات والاتجاهات. الكويت.
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). التقييمات السيادية ومؤشرات المخاطر السياسية والتجارية في الدول العربية. الكويت.
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). تأمين إئتمان الصادرات والتمويل والاستثمار ضد المخاطر السياسية والتجارية. الكويت.
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2022). علاقات الاستثمار والتجارة و التمويل بين الدول العربية وروسيا. الكويت.
14. أمين قارح، و محمد الأمين شربي. (2019). أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 06 (02)، صفحة 221.
15. سيف طارق جمعة. (2008). تأمينات التجارة الخارجية تأمين ائتمان الصادرات-ضمان سداد الضرائب الجمركية- تأمينات رفض السلطات. الاسكندرية: دارف الفكر الجامعي.

16. صندوق النقد العربي. (2021). الفصل الثامن التجارة الخارجية للدول العربية. الإمارات العربية المتحدة : صندوق النقد العربي.
17. عبد الحميد بورحومة، و عنتره برباش. (12، 2013). مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 6 (13)، الصفحات 233-235.
18. عبد الكريم أحمد قمر طيبة. (2016). دور تأمين حصة الصادرات في تنمية الصادرات رسالة ماجستير. كلية الدراسات التجارية، السودان.
19. محمد الأمين شربي. (2012). أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية، أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة.
20. وصاف سعيدي. (1997). نظام تأمين القرض عند التصدير دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية مع الإشارة لحالة الجزائر رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الاردن.
21. يرسف مسعداوي. (2006-2007). دور تأمين القروض في تمويل الصادرات دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية اطروحة دكتوراه. 299. الجزائر، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
22. يوسف ذياب، و بدر المشرخ. ملخص تقرير الاونكتاد حول كيف لفيروس كوفيد-19 تغيير العالم: من المنظور الاحصائي. الإمارات العربية المتحدة.
23. يوسف مسعداوي. (31، 12، 2007). معايير ومؤشرات تقييم خطر البلد وفقا لوكالات التصنيف الائتماني. مجلة الابحاث إقتصادية ، 2 (1)، صفحة 163.